



# أسواق المال أدواتها وآليات العمل

الجزء الثاني

إعداد وتقديم

د. هشام أحمد عبد الحفي

# Sales bourse

# Options

# الخيارات



## الخيارات في البورصة

مفهوم الخيارات:

هو التنازل عن حق الشراء لسلعةٍ معَـلن عن تسليمها في تاريخٍ آجلٍ ، لقاء مبلغٍ ثمناً لهذا **(الحق)**.

- يتكرَّر شراءُ وبيعُ هذا **(الحق)** إلى أن يرسو بيع هذا **(الحق)** على آخر مشتري .

- عندئذ يكون هو الوحيد الملزم بشراء السلعة بالسعر المعلن وفق أول عرضه في البورصة ليتسلمها في التاريخ الآجل المحدد.

مثال توضيحي :

تقوم شركة ما بعرض سلعة بسعر (...). ، والتسليم في تاريخ آجل (في آخر يوم من شهر كذا) أي بعد كذا شهر .

- تطرح الشركة هذا العرض في البورصة وفق أسلوب ال (option).

➡ لا يحق لغير السمسار المرخص له في البورصة بإجراء عمليات البيع ، أو الشراء لهذا (الحق).

➡ هذا (الحق) يجري شراؤه وبيعه مراراً وتكراراً لقاء مبلغٍ حسب تقدير وتوقعات البائع أو المشتري للربح .

➡ هذا (الحق) مصطلحه في البورصة :

عرض البيع يسمى (حق الطلب) والشراء يسمى (حق الدفع).

## مثال افتراضي لل (option)

شركة (M.T.K) تعلن عن بيع وحدات قمح، سعر الوحدة (50) ألف د. والتسليم **بعد سبعة شهور**.

- يتم البيع والشراء يومياً بموجب (حق الطلب) و (حق الدفع)

- والتمن المدفوع هو (للحق) وليس للسلعة.

- يستمر البيع والشراء (للحق) دون وجود سلعة، ودون استلام سلعة

- عندما يرسو بيع (الحق) على صاحب آخر (حق الدفع).

- **عندئذٍ** يصبح صاحب آخر (حق الدفع) هو المشتري الملزم فعلياً بدفع مبلغ ال

(50) ألف د.ك لاستلام الوحدة التي هي ال: (5000) كيس قمح نوع أول في تاريخ

الاستحقاق أي في نهاية تاريخ السبعة شهور.



## العملية تتلخص بثلاثة أمور

- 1) جميع عمليات البيع والشراء **(للحق)** تجري بتفويض للسمسار ليقوم ببيع هذا الحق نيابة عن البائع الأول إلى الشاري الأول الذي يصبح بعد ذلك البائع اللاحق **(للحق)** وهكذا تستمر عمليات بيع وشراء هذا **(الحق)** يومياً إلى أن يتوقف البيع عند آخر مشتري .
- 2) عندئذ يعتبر المشتري الأخير **(للحق)** ملزم بتنفيذ الالتزام بشراء السلعة ويتوجب عليه دفع مبلغ ال (50000) د.ك لاستلام السلعة.
- 3) فإن لم يتم بدفع ال (50000) تقوم البورصة بتحويل مبلغ محجوز لديها من حسابه 10% من قيمة السلعة وفق السعر المعلن أول مرة في البورصة وتحوله لصالح الشركة العارضة للسلعة.

## النتائج التحليلية لل (option) في البورصة

- جميع عمليات بيوع (الحق) المتتالية سواء كانت رابحة أو خاسرة لا تدخل لها في قيمة السلعة واستلامها ، وإنما هي ثمن لخيار (حق الطلب أو حق الدفع) وليس للسلعة .

- المشتري الأخير لهذا (الحق) يكون أمام إحدى حالتين :

- الحالة الأولى :تنفيذ الالتزام بشراء السلعة من الشركة ويتوجب عليه دفع ال (50) ألف دك ولعلاقة للشركة بمبلغ (حق الدفع).

ولا ينطبق على مبلغ (حق الدفع) مفهوم العربون لأنه لو كان عربوناً لكان عليه أن يدفع (45) ألف وليس (50) ألف .

لأنّ ثمن (حق الدفع) 10% يعادل (خمسة آلاف) وبالتالي فلا يعتبر (حق الدفع) عربوناً لأن العربون جزء من الثمن شرعاً وقانوناً .

- الحالة الثانية: ( النكول عن الشراء )
- المشتري الأخير (للق) عند حلول تاريخ الاستحقاق إذا لم يتم بتنفيذ الالتزام بدفع ال ( 50 ) ألف فإنَّ السمسار يقوم بخصم المبلغ المحجوز ويعادل 10% من قيمة السلعة من حسابه لصالح الشركة العارضة للسلعة وكأنه **شرط جزائي** لعدم تنفيذه الالتزام بالشراء للسلعة.
- وبذلك تكون خسارته مضاعفة وهي مبلغ الخصم 10% بالإضافة إلى مادفعه ثمناً ل**(حق الدفع)** باعتباره المشتري الفعلي المتوجب عليه شراء السلعة.

## دور السمسار في الخيارات ال (option)

إدارة عملية البيع والشراء المتكرر حيث يقوم السمسار في البورصة بدور الوكيل الحصري عن البائع ، وعن المشتري .

- تتكرر وكالة السمسار عن البائع الأول والمشتري ، ثم الثاني و الثالث إلى آخر بيع لهذا الخيار (بيع الحق).

- كلما قام السمسار نيابة عن الطرفين بعملية بيع لهذا الخيار يقوم إما بإضافة ربح للبائع إذا كان البيع بربح، أو الخصم من البائع إذا كان البيع بخسارة، ويجري ذلك من حساب البائع المحجوز لدى السمسار ، بالإضافة إلى خصم عمولة السمسرة 1-3 % حسب السعر المعلن



## الشروط المطلوبة للتداول في ال (option)

1) أن يكون لك حساب جاري نقدي لدى (سمسار البورصة).

2) توكيل سمسار البورصة في بيع أو شراء خيار (حق الطلب) أو خيار (حق الدفع) .

3) في حالة البيع لخيار (حق الطلب) بربح يضيف السمسار لصاحب (حق الطلب) في حسابه الربح ، بعد خصم العمولة.

4) في حالة البيع لخيار (حق الطلب) بخسارة فإن السمسار يخصم من حساب صاحب (حق الطلب) المبلغ المحجوز لدى السمسار مقدار الخسارة، وكذلك عمولة السمسرة.

## مثال افتراضي لعملية شراء وبيع ال (option)

جاء (بشير) للبورصة واختار ممارسة ال (option) في سلعة القمح

• وفق نظام البورصة لايقع التعامل بأقل من الوحدة

• وحدة القمح (5000 كيس) نوع أول

• سعر الوحدة (50,000 د.ك) في 1 مارس 2015

• تاريخ التسليم بعد سبعة شهور

بداية ال (option) في 1 مارس 2015

- طلب (بشير) من السمسار شراء وحدة (قمح) ب 50,000 د.ك.

## الإجراءات المتبعة لل (option) في البورصة

(بشير) يأتي إلى السمسار المرخص له العمل في البورصة ويطلب منه إجراء  
تجارة ال (option) في سلعة القمح.

فيقول له السمسار افتح حساب جاري بمبلغ 10% من السعر المعلن.

يقوم السمسار بحجز مبلغ مقداره (10% ) ثم يمنحه وثيقة (خيار طلب)

مكتوب عليها (السعر المعلن 50,000 د.ك)، والمبلغ المحجوز 5000 د.ك

يطلب (بشير) من السمسار بيع (خيار الطلب) بمجرد ارتفاع السعر



# شريط إعلان سعر وحدة القمح في بورصة لندن لشهر مارس 2015

1 مارس 2015

سعر الوحدة قمح كندي صنف أول 50,000 دينار

7 مارس 2015

سعر الوحدة قمح كندي صنف أول 55,000 دينار

ينتظر السمسار حتى يأتي شخص ليشتري (خيار الطلب) .

عندما يأتي الشخص الجديد واسمه ( خالد ) ليشتري (خيار الطلب)

يقول السمسار لخالد افتح حساب جاري بمبلغ 10% من السعر المعلن.

السعر المعلن (55000) د.ك

يقوم السمسار بحجز مبلغ مقداره 10% ثم يمنح خالد

وثيقة (خيار الدفع) مكتوب عليها :

السعر المعلن (55000 د.ك). والمبلغ المحجوز (5500) د.ك

## نهاية علاقة البائع الأول (بشير)

البائع الأول (بشير) أصدر أمراً للسمسار بإنهاء علاقته بحق الخيار

يقوم السمسار بإنزال المبلغ (5000) دك المحجوز + (500) الربح

مخصوماً منه عمولة 3% أي 150 دك ، صافي المبلغ 5350 دك

- يأخذ (بشير) المبلغ و تنتهي علاقة (بشير) بهذا ال (option)



## التداول اللاحق

ينتظر السمسار حتى يأتي شخص ليشتري (حق الطلب)

- يطلب ( خالد ) من السمسار أن يبيع ( حق الطلب ) وفق السعر الحالي (55000)

عندما يأتي الشخص الجديد ( صلاح ) ليشتري ( حق الطلب )  
يقول السمسار ( لصلاح ):

افتح حساب جاري بمبلغ **10%** من السعر المعلن.

السعر المعلن **55000** د.ك

يقوم السمسار بحجز مبلغ مقداره **10%** أي ( **5500** ) ثم يمنح صلاح

وثيقة ( حق الدفع ) مكتوب عليها :

( السعر المعلن ( **55000** ) د.ك ). والمبلغ المحجوز ( **5500** ) د.ك



## نهاية علاقة البائع الثاني(خالد)

البائع الثاني (**خالد**) أصدر أمراً للسمسار بإنهاء علاقته بحق الخيار

يقوم السمسار بإنزال المبلغ ( 5500 )دك المحجوز مخصوماً منه عمولة 3%

أي (165)دك ، صافي المبلغ ( 5335 )دك

تنتهي علاقة البائع الثاني (**للحق**) ويصبح (**صلاح**) هو البائع الثالث .

يأخذ (**خالد**) المبلغ و تنتهي علاقة (**خالد**) بهذا ال (**option**)

يستمر بيع الحق دواليك إلى صاحب (**حق الدفع**) الأخير

فيكون هو الملزم بشراء السلعة أو يخسر المبلغ المحجوز لصالح الشركة 1

## الحكم الشرعي لل (option)

قرار المجمع الفقهي الإسلامي الدولي ( 147 ( 16/5 )

- إن محل العقد هو الحق في الشراء أو البيع ( **للحق** ) وليس السلعة نفسها .
- والمتعاقدان في الاختيار يتفقان على التعامل فيما ليس مملوكاً .
- والدفع يكون لثمن ( **الاختيار** ) وليس لثمن السلعة .
- وشراء ( **حق الاختيار** ) عقد لايراد فيه حقيقة البيع للسلعة .
- و **ثمن (الاختيار)** لم يتم دفعه عربوناً لتوثيق شراء سلعة .

لذلك ؟ الحكم الشرعي

ثمن حق الخيار لمعاملات ال (option) غير جائز وأكل للمال بالباطل .



# Futures

# المستقبلات

العقد يبدأ وفق ال (option) وهو ثمن (حق الطلب) و (حق الدفع)

يتم التداول شراءً وبيعاً مراراً وتكراراً إلى يوم الاستحقاق.

في يوم الاستحقاق المشتري الأخير صاحب (حق الدفع) ليس عليه أن يدفع المبلغ لاستلام السلعة ، وإنما يتم أخذ الفارق (له) أو (عليه).

في العقود المستقبلية لا يقع تسليم للسلع لأنه مسجل في العقد تتم التصفية في يوم الاستحقاق بدفع الفرق بين (سعر البداية) و (سعر يوم الاستحقاق).

- في حالة الربح يضاف هذا المبلغ لصالح المشتري الأخير (للحق) من حساب الشركة

مثال : إذا كان أول سعر بداية (50000) سعر يوم الاستحقاق (55000) الفارق (5000)

- أما في حالة الخسارة فيكون المبلغ المحجوز لصالح الشركة العارضة لل (Future)

مثال: إذا كان أول سعر (50000) وسعر يوم الاستحقاق (45000) الفارق (5000)

(المشتري الأخير للحق) يتم تحويل المبلغ المحجوز لصالح الشركة العارضة لل (Future)

(1) أن يكون لك حساب جاري نقدي لدى الوسيط السمسار.

(2) توكيل سمسار البورصة في بيع أو شراء (Futures)

(3) يقوم السمسار بالبيع نيابة عن صاحب (حق الطلب) أو الشراء نيابة عن صاحب (حق الدفع).

- إذا كان البيع (لحق الطلب) يربح يضيف السمسار لصاحب (حق الطلب) في حسابه الربح ويقتطعه من حساب صاحب (حق الدفع).

- أما إذا كان البيع خاسراً فيتحمل صاحب (حق الطلب) مقدار الخسارة

وفي كلا الحالتين يقتطع السمسار عمولته أقصاها 3% من صاحب (حق الطلب)

(بشير) يأتي إلى السمسار المرخص له العمل في البورصة ويطلب منه إجراء التجارة في سلعة ما .

فيقول له السمسار افتح حساب جاري بمبلغ 10% من السعر المعلن عند توقيع العقد.

وفي اليوم اللاحق يطلب السمسار إضافة للحساب 7% وذلك لتغطية الخسارة المحتملة .

- يقوم السمسار بحجز مبلغ مقداره (17%) ثم يمنحه:

وثيقة ( خيار طلب ) ( Future ) مكتوب عليها  
( السعر المعلن ... د.ك ) والمبلغ المحجوز ( ..... د.ك )



## بيانات عن ال (Futures)

- يتم التداول بالبيع والشراء يومياً بموجب (حق الطلب) و (حق الدفع) ونتيجة كل عملية هي الفارق بين **سعر الشراء والبيع**.

ويستمر التداول من تاريخ أول العقد إلى نهاية مدة العقد مراراً وتكراراً

والسمسار يقوم بإضافة الربح أو اقتطاع الخسارة لكل من صاحب (خيار الطلب) أو (خيار الدفع) وهذه الحركة مستمرة حتى تاريخ التصفية .

فإذا رسا العقد على آخر مشتري للخيار عندئذ **لا يقع تسليم للسلعة**

وإنما تتم التسوية في يوم الاستحقاق **بدفع الفرق بين أول سعر** ظهر للسلعة على شريط الأسعار في البورصة بداية العقد وآخر سعر في يوم الاستحقاق .

## وحدة التعامل في البورصة والتصفية

وحدة التداول في البورصة هي ( **1000** ) برميل نפט

العقود المدرجة لوحدات النفط عادة تكون لمدة سنة أو ربع سنة أو ... و تتم تسوية العقود نقداً عند نهاية العقد بدفع الفرق

بين **أول سعر** في بداية العقد - و **آخر سعر** في نهاية أجل العقد.

و يتم اعتماد السعر وفق لحظة إغلاق سوق سنغافورة في الساعة 4,30 مساءً بتوقيت غرينتش .





## مثال توضيحي لل (Futures)

عقد (Future) لمدة سنة بدأ في 2015 / 1/1 وينتهي في 2016/1/1

- يتم التداول بالبيع والشراء يومياً بموجب (حق الطلب) و (حق الدفع) وتستمر نتيجة العملية هي الفارق بين سعر الشراء والبيع.

- نتيجة كل تداول ل (Future) الربح يكون هو الفرق بين السعرين

- ويستمر التداول لهذا (الحق) يومياً في البورصة إلى يوم الاستحقاق.

في يوم الاستحقاق في حالة الربح للمشتري الأخير (للحق) يستحق فرق السعر بين بداية العقد وآخره بما لا يتجاوز المبلغ المحجوز

في يوم الاستحقاق في حالة خسارة (المشتري الأخير) (للحق) تستحق الشركة العارضة لل (Future) فرق السعر بما لا يتجاوز المبلغ المحجوز

## الحكم الشرعي لل (Futures)

قرار المجمع الفقهي الإسلامي رقم 147 (16/5) والمعيار الشرعي 5/2/20

- عقود ال (Futures) لا يقع فيها تسليم للسلع ، وهذا مشروط في العقد.

- الحديث الشريف ( لا تبع ما لم تملك )

- المتعاقدان ليس مقصدهما تجارة حقيقية .

- شراء خيار ال (Futures) هو أشبه بالقمار منه بحقيقة البيع .

- الحكم الشرعي

ثمن خيار ال (Futures) غير جائز وأكل للمال بالباطل.

# Forex Trading

تجارة العملات







## فوركس *forex*

كلمة (فوركس) اختصار لعبارة (Foreign exchange) (تداول وتجارة العملات)

تحديد مفهوم الفوركس  
يتلخص بشراء عملة دولة ما عندما يكون سعرها منخفضاً ، وبيعها  
عندما يصبح سعرها عالياً للحصول على الربح

أشهر صناديق الفوركس (AmunDi) و (oyster) و (B.C.V) إضافةً إلى إدارات الخزينة والمعاملات الخارجية في البنوك التجارية التي تتعامل في أنشطة تجارة العملات .

التداول بتجارة العملات الكرتونياً مستمر 24 ساعة 5 أيام في الأسبوع من فجر الاثنين حتى مساء الجمعة، ويتم ذلك عن طريق البنوك العالمية التي تزود شركات الفوركس بأسعار العملات.

وأكثر الأوقات نشاطاً وقت افتتاح السوق الأمريكي من الساعة 13:00 وحتى الساعة 17:00 بتوقيت غرينتش حيث تتحرك الأسعار هبوطاً وارتفاعاً بسرعة كبيرة خلال هذه الفترة وتتوافر فيها فرص الربح وكذلك المخاطر

يتحدد شراء أي عملة مقابل عملة أخرى على أساس توقعات المحللين لتحرك العملتين في المستقبل ، فعلى سبيل المثال :  
استناداً لتوقعات المحللين يتم شراء الدولار الأمريكي مقابل اليورو، ثم يكون اتخاذ قرار الشراء أو البيع الذي يحقق أكبر مكاسب ممكنة.

## طبيعة عمل شركات (الفوركس)

شركات الفوركس هدفها الظاهر ترويج بيع العملات من خلال نشر فارق السعر نتيجة تقلب سعر العملة المعروف بمصطلح (Spread)

العمل الرئيسي لشركات (الفوركس) الحصول على أموال العملاء من خلال قيامهم بإيداع مبالغهم في حساب شركة (الفوركس) التي تقوم بإنشاء حساب يسمى (*Mirror Account*) (مرآة حساب العميل) حيث تتيح الشركة من خلاله للعميل القيام بشراء وبيع العملات فتقوم بإضافة أي ربح نتيجة عمليات البيع والشراء وخصم أي خسارة وكل ذلك يجري بإشراف مدير العمليات ال (*Dealer*) وهو أخطر موظف لدى شركة (الفوركس).

وتبرز أهمية مدير العمليات ال (*Dealer*) بأن مهمته الرئيسية إدارة العمليات بطريقة تحفظ لشركة الفوركس ربحيتها وبأسلوب يجعل العميل في رغبة جامحة للاستمرار في عملية البيع والشراء.

## مهارات ال (Dealer)

1) في حالة معرفة ال (Dealer) أنّ العميل يجلس أمام منصة التداول، وأن ممارسته مؤثرة على محصلة أرباح الشركة يتصرف بطرق جنونية في تغيير الأسعار وبطريقة توحى للعميل أن يغلق بخسارة، أو دون تحقيق الكسب المرغوب.

2) يمكن لل (Dealer) القيام بتفعيل ما يسمى بالفرملة (Stop Loss) وذلك إذا ما وصل السعر لمستوى قريب من المبلغ الذي يمكن خصمه من الحساب المتبقي للعميل وبالتالي سوف يخرج العميل من السوق خاسراً.

(1) شركات الاستثمار تبحث عن مصلحتها في تحقيق الربح بالدرجة الأولى وتضع جميع المخاطر على العميل.

(2) إذا كان السوق في صالح العميل فشركة الفوركس تغريه بتوسيع مركزه الاستثماري لتحصيل مزيد من العمولات.

(3) أما إذا ما عكس السوق اتجاهه وبدأ في تقليص هامش المتاجرة وانخفاضه عن النسبة المحددة سلفاً، فتقوم بتصفية مركز العميل دون الرجوع إليه اعتماداً على اتفاقية المتاجرة بالعملات التي تعطي الشركة الحق في حفظ حقوقها من خلال التصفية الفورية.

(4) إنَّ سيولة سوق العملات عالية، لذلك يمكن أن تتغير أسعارها في أي وقت

(5) تعتبر سوق الفوركس من أكثر الأسواق تقلباً على مستوى العالم وتأثراً بالعوامل الاقتصادية والسياسية.

## مغريات الفوركس

المشكل يكمن في أن الكثير من المتاجرين يأتون مع أفكار مغلوطة حول الفوركس، وتبرز آمالهم وأحلامهم في تخيل ربح الملايين من الدولارات، إنَّ استراتيجية تداول الفوركس تنطوي على درجة عالية من المخاطرة.

لو كان تداول العملات سهلاً لهذه الدرجة لأصبح كل متاجر من أصحاب الملايين الآن، الحقيقة هي أن حتى خبراء الفوركس الذي يتاجرون في الفوركس لسنوات طويلة، مازالوا يتلقون خسارات دورية.

العبرة التي تشجع بها شركات الفوركس للعملاء هي عبارة بأن الفوركس ربح وخسارة كأى تجارة أخرى. نعم هذا كلام منطقي، ولكن وفق الاحصائيات تسعون بالمائة من المتداولين في سوق الفوركس يخسرون أموالهم كلياً، والسبب غالباً هو انعدام التخطيط، وعدم تلقيهم تدريب كافي، وانعدام الانضباط، بالإضافة إلى عدم التزامهم بقواعد إدارة المال.

ولأنَّ المتاجر بالفوركس غالباً ليس لديه استراتيجية – إلا إذا كان من الأشخاص الذين يعتبرون القمار استراتيجية بضربة حظ قد يصبح مليونير.



## محاذير شركات الفوركس

العديد من شركات الفوركس غير مرخص لها وهي تدار من الخارج وتشير التقديرات بأن حجم الأموال التي تم سحبها من المتعاملين 5 مليار دولار، وتقوم هذه الشركات بالتعاقد مع الأفراد بمبالغ تبدأ بألف دولار كحد أدنى يتم تحويلها على حسابات مركزية لهذه الشركات في بنوك خارجية بدعوى استثمارها في سوق العملات الدولية وتحقيق عوائد لا تقل عن 40%

تتخفى هذه الشركات في شكل مكاتب للاستشارات المالية، و تصل هذه الشركات لعملائها عبر وسائل الاتصال الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي والاتصال عبر الجوال، وتتميز بقدرتها العالية على الإقناع والتحايل على الأفراد، وتستهدف الأفراد الذين ليس لديهم الخبرة الكافية ويرغبون في الثراء السريع فتقوم بإغرائهم بتحصيل أرباح قد تتجاوز 40% فيدخلون في أسواق خطيرة سرعان ما تقضي على رؤوس أموالهم في أيام معدودة

لذا يجب عدم الانسياق للحملات المنتشرة عبر جميع المواقع الالكترونية وغيرها بعرضها المغريات الملبية للأحلام بأن المتاجرة في سوق الفوركس هو الحل للبطالة و لأصحاب الدخل الضعيف، و لمن هو غارق في الديون ، و لمن لا يستطيع دفع تكاليف المعيشة ، ولتغطية نفقات العلاج ، والحقيقة ليست كذلك .

## نصائح للمستثمر بالفوركس

لكيلا تقع ضحية لكارثة وقع بها الكثيرون نقدم لك الخلاصة التالية :  
أولاً: عليك أن تمارس التداول على الحساب التجريبي حتى تجد طريقة تداول مناسبة لك ،  
وتكتشف جميع خباياها، وبعد أن تتاجر بها لفترة معتبرة وتحقق بها أرباح متواصلة، بعدها  
فقط يمكنك التفكير في الانتقال إلى المتاجرة في الحساب الحقيقي.

ثانياً: لا تستثمر في هذا السوق إلا ما تستطيع تحمل خسارته، و بعبارة أوضح  
لا تستثمر في هذا السوق إلا الفائض عن حاجتك.

ثالثاً: التداول في سوق العملات يؤدي إلى التوتر و الشد العصبي و يؤدي إلى تضارب في  
المشاعر بين الخوف و الطمع و العصبية و هو بالتالي يؤثر على الوضع الصحي للمضارب و  
من الممكن أن يؤدي إلى مشاكل صحية.

رابعاً: لا ينصح من لديه أمراض سكر، أو ضغط دم، أو أمراض قلبية ، أو من تجاوز  
عمرهم الستين سنة بالتداول في هذا السوق.



# Forex Forum Margin trading

الشراء بالهامش

الشراء بالهامش : يتم من خلال تمكين العميل بالتجارة الالكترونية للعمليات بمبالغ كبيرة بتسهيلات من الوسيط أو بواسطة الشركة نفسها.

مثال : يعرض ( وسيط الفوركس ) للعميل بأنه مستعد لمنحه تسهيلات تمكنه من المتاجرة بالعملات بمبالغ كبيرة ولو لم يكن في حساب العميل هذا المبلغ ، فإذا وافق العميل على العرض يطلب منه الوسيط سداد جزء من قيمة التسهيلات بمبلغ نقدي يسمى الهامش.

تبدأ المعاملة بأن يقوم العميل بتحويل مبلغ نقدي من حسابه لصالح حساب الشراء بالهامش لدى وسيط سوق الفوركس

بعد أن يحول العميل الجزء النقدي (الهامش) يقوم الوسيط بتقييد مبلغ التسهيلات لعملية الشراء بالهامش، ويكون كامل المبلغ ( الهامش والتسهيلات ) رهوناً لصالح الوسيط.

الهامش ملخصه: هو مبلغ نقدي يدفعه العميل تحت تصرف الوسيط ضماناً لتسديد الخسائر لدى حدوث خسارة نتيجة استخدام العميل لبيع وشراء العملات بمبالغ تسهيلات الوسيط. وتعليمات شركات الفوركس توضح ذلك وفق الآتي:

الشراء بالهامش : هو مبلغ نقدي يدفعه العميل ليقوم الوسيط بمنحه تسهيلات بمبالغ كبيرة تمكنه من بيع وشراء العملات ويكون مبلغ الهامش لتأمين تغطية الخسارة إذا حدثت نتيجة متاجرة العميل ولتسديد العمولة للوسيط .

الجزء الذي يدفعه العميل والتسهيلات يجري تسجيلها باسم الوسيط وليس باسم العميل

يحق للعميل التصرف بالهامش والتسهيلات بالبيع والشراء فقط

لايمكن العميل من سحب الهامش إلا بعد تصفية جميع الالتزامات التي عليه تجاه الوسيط

في حالة ربح العميل وإنهاء العميل لعملية البيع والشراء يسترجع الوسيط التسهيلات ويأخذ عمولته ويقوم بالإفراج عن باقي الربح للعميل

في حالة تقدير الوسيط بأن هناك انخفاض في سعر العملة التي يتاجر فيها العميل بشكل يقارب الهامش والعمولة يطلب السمسار من العميل القيام بالبيع فوراً ، فإن لم يفعل يقوم الوسيط بعملية البيع بدون إذن العميل ويقوم بالاستحواذ على الهامش والعمولة والتسهيلات ويقوم بالإفراج عن الباقي فقط إذا بقي للعميل شيء.

## مثال توضيحي

- طلب (فؤاد) من وسيط الفوركس المتاجرة بمبلغ مليون دولار .
- أجابه الوسيط افتح حساب شراء بالهامش وضع مبلغ نقدي في حساب شراء الهامش
- ( عشرة آلاف دولار) .

الوسيط عميل لبنك يتاجر بالعملات، يطلب من البنك تسهيلات بمليون دولار

الوسيط لا يسلم فؤاد مليون دولار، وإنما يسجل في رصيد فؤاد مبلغ مليون دولار

- الوسيط يطلب من فؤاد ( أمامك شريط أسعار العملات، اختر شراء ثم بيع العملات التي تراها ) أما عملية التنفيذ فلا تكون إلا عن طريق الوسيط حصرياً.

**( استفادة الوسيط عمولة عند كل عملية بيع أو عملية شراء ينفذها بناء على أوامر فؤاد )**

- طلب فؤاد من الوسيط شراء عملة اليورو فقام الوسيط بالشراء

- بعد ساعة ارتفع اليورو مقابل الدولار فطلب فؤاد من الوسيط بأن يبيع اليورو.

- نفذ الوسيط الأمر فباع اليورو وكانت نتيجة العملية أن ربح فؤاد من الارتفاع في قيمة

العملة وهذه هي الافتراضية الأولى :

- الافتراضية الأولى : اطمأن فؤاد للريح وأصدر أمراً للوسيط بانتهاء جلسة المتاجرة
- يقوم الوسيط بإنزال الريح بالإضافة للهامش مخصوصاً منه عمولة الوسيط لكل عملية شراء وبيع .
  - الافتراضية الثانية : انخفاض سعر اليورو قام الوسيط بحسبة فوجد بأن الخسارة تقارب 9000 دولار وعمولته 1000 دولار فطلب الوسيط من فؤاد البيع فوراً
  - رفض فؤاد البيع وطلب الانتظار لأيام قادمة .
  - يقوم الوسيط بالبيع بدون موافقة فؤاد
  - ➡ يستحوذ الوسيط على مبلغ اليورو الذي باعه لأنه من تسهيلات المقدم لـ فؤاد كما يقطع الخسارة 9000 دولار من الهامش ويأخذ عمولته 1000 دولار من الهامش .
  - ➡ بذلك يكون الوسيط ضمن رأس ماله رغم خسارة المتاجرة لأن مبلغ التأمين (الهامش) مخصص ضماناً لتغطية الخسارة إذا حدثت وعمولة الوسيط .

## أمور يجب التنبه لها في الشراء بالهامش

إنَّ ارتفاع حجم التغطية الائتمانية مقارنة برأس المال يزيد من مخاطر تصفية المراكز المالية في حال عكس السوق لمركز المضارب، كما أن التداول في أسواق العملات يحتاج إلى خبرة واسعة، ومتابعة دقيقة، ومعرفة بالإحصائيات والبيانات المؤثرة في الأسواق وحركة العملات، وتاريخ نشرها بما يحمي المضارب من التغيرات المفاجئة للأسواق كنتيجة مباشرة للبيانات المعلنة.

إعلان بعض الشركات عن وجود ملايين المستثمرين يتعاملون في سوق الفوركس هي أرقام مشكوك في صحتها ، لأنه لا توجد مصادر دقيقة في تحديد عدد من يتعاملون في أسواق العملات ، كما أن التعامل في سوق تداول العملات يُعد من أخطر أنواع الاستثمارات المالية، لأنها ترتبط بتسهيلات مالية توفر للمتعاملين في السوق خطوط ائتمان مرتفعة تصل إلى ما نسبته 400 في المائة من رأس المال، فمن يمتلك 20 ألف دولار يمكنه المضاربة بما يقارب من 100 ألف دولار.

## الحكم الشرعي للشراء بالهامش

العقد صوري لأن المبلغ المرصود لا يتمكن العميل من سحبه أو الانتفاع به ، وإنما هو قيد رقمي مرهون بيد وسيط الفوركس ( المقرض ) بطريقة يضمن الوسيط المبلغ المرصود (العمولة) والمخاطر كلها على العميل .

التسهيلات الممنوحة من الوسيط هي قرض للعميل ، والوسيط يستفيد من هذا القرض فائدة مشروطة فالوسيط يشترط على العميل أن يكون شراء العملات وبيعها عن طريقه ، ليستفيد الوسيط من عمولات البيع والشراء نهى صلى الله عليه وسلم (عن سلف وبيع)رواه الخمسة. واشترط المقرض شرطاً يعود عليه بربح هو من الربا المحرم باتفاق الفقهاء على القاعدة الفقهية ( أن كل قرض جرّ نفعاً فهو من الربا المحرم).

ولأنّ بيع العملات وشراءها يشترط فيه التقابض الفوري وليس ( السبوت ) بعد يومي عمل لأنّ التسهيلات الممنوحة في حقيقتها ليس نقداً فورياً يشتري به عملة أخرى والضابط الشرعي في بيع العملات يشترط التقابض يداً بيد وفي نفس المجلس ، وبالتالي مبلغ القيد المصرفي لا يمكنه قبضه وتحويله إلا بعد يومي عمل لذلك الشراء والبيع اللاحق باطل شرعاً

كما أن الوسيط يشترط على العميل إذا باتت النقود التي أقرضه إياها لأكثر من ليلة، ولم يغلق العميل الصفقة، فإنه يرتب عليه فائدة مقابل المبالغ المبيتة، وهذا من الربا.

ولقد ألغت بعض المؤسسات التي تتعامل بالمارجن (فائدة التبييت) وقاموا بتسميته المارجن الإسلامي ولكن المحاذير الأخرى لازالت ومنها أن القرض مشروط بأن تكون التجارة عن طريق الوسيط ليبرح فرق العملة وعمولة السمسرة فصار قرضاً ربوياً باتفاق الفقهاء على أن كل قرض جر نفعاً فهو من الربا المحرم .

ولقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 60/2006 بتحريم الشراء بالمارجن لما يلي

☞ تحميل جميع المخاطر على العميل ، واعتماد التوسع في الديون وأنه مجازفة مقامرة.

☞ ولاشتماله غالباً على خداع وتضليل وشائعات ، واحتكار ونجش وتقلبات قوية وسريعة للأسعار ، بهدف الثراء السريع والحصول على مدخرات الآخرين بطرق غير مشروعة ، مما يجعلها من قبيل أكل المال بالباطل .

☞ أضف إلى ماسبق تحويل الأموال في المجتمع من الأنشطة الاقتصادية الحقيقية المثمرة إلى هذه المجازفات غير المثمرة اقتصادياً ، والمؤدية إلى هزات اقتصادية تلحق خسائر وأضرار فادحة على صعيد اقتصاد المجتمع بصفة عامة .



## المؤشرات

هى أرقام قياسية للتعرف على مستوى النشاط فى السوق من خلال اختيار أسهم عدد من الشركات التى يزيد التعامل عليها، وضرب عدد الأسهم التى تم التعامل عليها كل يوم فى قيمة التعامل لها وقسمة الناتج على عدد هذه الأسهم وهذا

هو المؤشر الذى تتم مقارنته يومياً برقم المؤشر لليوم السابق للحكم على أداء الأسهم بزيادة المؤشر أو سلباً بنقصانه ويتم التعامل على هذه المؤشرات بالبيع والشراء بالتعاقد على بيع 100 وحدة مثلاً بأن المؤشر سيزيد بنقطة بثمان 2 دولار للوحدة فإذا زاد يحصل البائع على الثمن وإن لم يزد يدفعه للمشتري

الحكم الشرعى على بيع وشراء المؤشرات:

هى غير جائزة شرعاً لأنه لا يوجد مبيع من الأصل وليس للبائع سلطة على حدوثه ووجود المبيع وسلطة البائع عليه بالملكية شرط صحة فى البيع فضلاً على أنها مقامرة صريحة محرمة شرعاً

## الموقف الشرعي من أساليب التعامل

المعاملات الحاضرة: يتم فيها تبادل الأسهم والتمن عند التعاقد مع مراعاة مدة الإجراءات حكمه: جائزة شرعا لأنها الأصل في البيوع، وكذا العمليات التي يتم فيها تسليم الأسهم وتأجيل دفع الثمن حتى ولو زاد عن السعر النقدي، وكذا تسليم الثمن وتأجيل تسليم الأسهم مع مراعاة أحكام بيع السلم

البيع على المكشوف: هو أن يبيع فيه البائع أسهماً أكثر مما يملكه واقتراض الباقي من السمسار حكمه: غير جائز شرعا لبيعه ما لم يملك ولأن السمسار يحصل منه على فائدة استناداً إلى قيمة ما يقرضه من أسهم.

الشراء بالهامش: وهو شراء الشخص أسهماً بقيمة أكثر مما لديه مضاربة على صعود الأسعار ويقرضه السمسار باقي المبلغ بفائدة أعلى من الفائدة التي يتحملها لاقتراضه المبلغ من بنك ويسدد القرض والفائدة من إعادة بيعها إن تحقق توقعه وزادت الأسعار فالمعاملة تنطوي على ربا صريح محرم شرعا.

المستقبليات: وهي التي يتم فيها البيع دون تسليم البدلين لا عند التعاقد ولا بعده بل تتم التصفية بالمحاسبة على فروق الأسعار فلا توجد فيها نية ولا فعل للتبادل وهذا غير جائز شرعا

## بالنسبة لأسواق السلع الدولية:

إن ما يزيد على 98% من المعاملات فيها يتم بأسلوب المستقبلات والذي يقوم على التعاقد على بيع سلعة بثمن وتأجيل تسليم البدلين إلى وقت مستقبلي والذي لا يتم فيه تسليم أو تسلم بل تتم التصفية بالمحاسبة على فروق الأسعار.

وهذا فيه مخالفات شرعية عديدة منها: أنه من بيع الكالء بالكالء وبيع مالا يملك ، وبيع السلعة قبل قبضها ، فضلاً عن أن غرض هذه العمليات ليس الحاجة للسلعة وإنما للمضاربة على فروق الأسعار ، وكل ذلك نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبالتالي فالتعامل في هذه السوق لايجوز إلا باليتعامل بأسلوب المعاملات الحاضرة، ولغرض مشروع ، وهذا غير متاح في بورصات السلع الدولية غالباً .

## 2 – بالنسبة لسوق النقد:

يتم التعامل فيه بالصرف الأجنبي لتبادل العملات, فإن 90% من المعاملات فيه تتم بأسلوب الصرف الآجل الذي لا يتم فيه تسليم العملتين ، أو تسليم إحداها وتأجيل تسلم الأخرى ، وهذا مخالف لأهم شرط من شروط الصرف الشرعية وهو شرط التقابض للبدلين في مجلس العقد ، وإلا كانت المعاملة ربا, هذا فضلا عن أن التعامل في سوق النقد يكون بغرض التجارة في العملة وبأسلوب المضاربة وليس للحصول على نقد أجنبي لتمويل التجارة الخارجية ، وجعل النقود متجراً غير جائز شرعاً لأنه ينطوي على استخدامها في غير ما وجدت له وهو التجارة بها للحصول على السلع والخدمات إضافة إلى أن أسلوب المضاربة ينطوي على المقامرة ولذلك كله فمعاملات سوق النقد غير جائزة شرعاً .

إلى اللقاء  
مع الجزء الثالث  
من برنامج  
أسواق المال

